ميزان المدفوعات

1- مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته:

1.1- مفهوم ميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى حسب نظام القيد المزدوج خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة

مستخلصات من التعريف: من التعريف نستخلص عدة مفاهيم وهي كالتالي:

- **مفهوم الأشخاص المقيمين (المواطن المقيم):** والمقصود به جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة على الاقليم الاقتصادي الجمركي والسياسي للبلد من خلال قيامهم بالعمليات الاقتصادية لمدة سنة أو أكثر، أما غير المقيمين فهم أولئك الذين يعيشون خارج إقليم الدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم الأساسي خارج حدود البلد كالسواح وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية...الخ، على هذا الأساس تعتبر المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين بمثابة التعامل بين الداخل والخارج فتسجل في ميزان المدفوعات.
- **سنوية الميزان:** يغطي عادة الميزان المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة الميلادية، وليس هنالك قاعدة تحدد تاريخ بداية السنة، فمن البلدان من يتخذ بداية شهر جانفي لتقييد العمليات في ميزان المدفوعات ومنها من يبدأ خلال السنة.
- **القيد المزدوج:** يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات. ما دامت كل عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات إذن يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية وبشكل دائم.
- **المعاملات الاقتصادية:** فهي مختلفة حسب طبيعتها، فمنها ما يستلزم تصدير أو استيراد السلع والخدمات ومنها ما يستلزم بيع أو شراء الأصول بجميع أشكالها (النقود، المخزونات، المصانع...الخ)، بحيث أن ميزان المدفوعات يسجل جميع المدفوعات والمتحصلات التي تؤدي حاضرا أو مستقبلا الى تسوية نقدية، هذا بالإضافة الى تسجيل المعاملات التي ليس لها مقابل.

2.1- أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يعمل على تشخيص الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد من خلال بنوده مما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية خاصة في المدى القصير، ومنه يستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة من طرف متخذي القرار بحسب الحالة الموجودة.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، من خلال الفائض أو العجز
- يعتبر مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.

- يسمح بتحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.
- يساعد من خلاله صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، فقد يفرض رقابة على الصرف نتيجة العجز الذي يعانيه الميزان.

2. مكونات ميزان المدفوعات: إن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي تنشئ متحصلات ومدفوعات من العملات الأجنبية، إلا أن هذه المعاملات تختلف من حيث طبيعتها، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج، إذ أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل مرتين، في الجانب الدائن (+)، إذا ترتب عليها زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها اتجاه الخارج، وفي الجانب المدين (-)، إذا ترتب عليها زيادة مديونية الدولة أو نقص دائنيتها اتجاه الخارج، فيكون من الناحية المبدئية مجموع القيود الدائنة مساوي لمجموع القيود المدينة، بمعنى أن الرصيد الحسابي هو دائما معدوم.

أن هياكل موازين مدفوعات الدول متباينة فيما بينها من حيث كيفيات تصنيف بياناتها، مما يصعب عملية تقييم آثار المعاملات الاقتصادية الخارجية على الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القيام بمقارنة بيانات الموازين لمختلف الدول؛ لذا يحاول صندوق النقد الدولي جاهدا الى توحيد المفاهيم وإتباع طريقة موحدة في إعداد ميزان المدفوعات. على العموم، يمكن تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

1.2- الحساب الجاري

يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

1.1.2- الميزان التجاري: يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية، وبياناته متاحة في أي وقت، يشمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع.

2.1.2- ميزان الخدمات: يقيد هذا الحساب جميع الحقوق والديون المترتبة عن تبادل مختلف أنواع الخدمات (مصاريف النقل والتأمين وخدمات البنوك وعوائد الاستثمارات ورسوم الموانئ والرحلات إلى الخارج... الخ)، التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى، فتسجل في الجانب الدائن أو التي تستفيد منها الدولة من طرف الغير، فتقيد في الجانب المدين.

3.1.3-حساب التحويلات من جانب واحد يقيد هذا الحساب مجمل التحويلات الخاصة والعمومية، من وإلى الخارج بدون مقابل، سواء كانت في شكل موارد حقيقية أو مالية وتشمل التحويلات الخاصة والهبات والتبرعات والإعانات التي تقوم بها هيئات خاصة غير حكومية (دينية، ثقافية، خيرية...) أو أشخاص مثل تحويلات دخول المهاجرين إلى بلدهم الأصلي؛ أما التحويلات العمومية، فيقصد بها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية. فيما يخص تسجيل هذه العمليات، فإن التحويلات الحكومية الحقيقية كالمعونات الغذائية مثلا، تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري والقيد الأخر يظهر في الجانب المدين من حسابها التحويلات الحكومية بالنسبة للدولة المانحة، أما بالنسبة للدولة المستفيدة من هذه الإعانات، فإن حساب السلع يصبح مدينا، وحساب التحويلات الحكومية دائنا بقيمة هذه الإعانات.

2.2- حساب رأس المال:

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال سواء كانت أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها التزامات اتجاه الدولة أو حقوق، فهي مدينة في الحالة الأولى، ودائنة في الحالة الثانية ويميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية:

1.2.2- حساب رأس المال طويل الأجل يسجل الحقوق والديون الناشئة عن تلك التدفقات الرأسمالية من وإلى البلد، والتي تزيد مدة استحقاقها عن السنة، وتشمل:

- ✓ كل معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والاستثمار المحلي في الخارج؛ والقروض التجارية التي تفوق مدتها سنة؛
- ✓ وشراء المقيمين لأسهم وسندات الشركات الأجنبية، وشراء غير المقيمين السندات الحكومة الوطنية، أو لأسهم وسندات الشركات الوطنية؛
- ✓ القروض طويلة الأجل التي تقدمها السلطات الحكومية في دولة ما للسلطات العامة في دولة أخرى؛
- ✓ القروض الطويلة الأجل التي تحصل عليها حكومة أو هيئة عامة في دولة ما من السوق المالي لدولة اخرى.

2.2.2- حساب رأس المال قصير الأجل: تشمل رؤوس الأموال القادمة من/أو المحولة إلى الخارج بهدف استثمارها الفترة معينة تقل عن السنة، مثل القروض التجارية والودائع البنكية بالخارج أو الأجنبية في الداخل، وعادة هي أموال تبحث عن معدلات عليا لأسعار الفائدة أو تهدف إلى المضاربة من خلال التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف عبر مختلف البلدان.

تتأثر العملة المحلية بوضعية الميزان الجاري وحساب رأس المال، إذ أن صادرات السلع والخدمات والهبات المقدمة والمتحصلات من رؤوس الأموال، تؤدي إلى عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف ومنه الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها، وفي الحالة المعاكسة يزداد عرض العملة المحلية فتميل قيمتها إلى الانخفاض.

3.2- حساب التسويات الرسمية:

يشمل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للقطر خلال السنة بهدف إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات، عن طريق إجراء تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والمدينة، من خلال تحركات الاحتياطات الرسمية (الذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة وحصة البلد من الذهب في صندوق النقد الدولي)، حيث يمكن للدولة صاحبة العجز أن تصحح ميزان مدفوعاتها عن طريق:

- ✓ إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف؛
- ✓ طلب قرض قصير الأجل من البلد الدائن، ومنه ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛
- ✓ أو تخفيض دائنية البلد اتجاه الاقتصاد الدولي؛
- ✓ أو الاستقراض، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية، أو من منظمة دولية كصندوق النقد الدولي من خلال حقوق السحب الخاصة.

أما الدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها، فيمكنها أن تلجا إلى إحدى الطرق التالية:

- ✓ زيادة احتياطاتها من الذهب والعملات القابلة للتحويل.
- ✓ تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي ترفع من دائنيتها الدولية.

✓ تسديد الديون السابقة المترتبة على البلد صاحب الفائض.

3. التفسير الاقتصادي الميزان المدفوعات:

يشمل ميزان المدفوعات ثلاث (03) أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية واضحة وهي الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية والرصيد الإجمالي.

1.3-الرصيد التجاري: يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع، عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها.

2.3-رصيد ميزان العمليات الجارية: يعتبر هذا الرصيد ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش "تحت أو فوق قدراته"، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج. أما في حالة تحقيق رصيد سالب، فمعناه أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي (ادخار الغير).

مما سبق، يمكن اعتبار المعاملات الجارية مؤشرا مهما لقياس قدرات واحتياجات التمويل لاقتصاد ما.

3.3-الرصيد الإجمالي: يشمل رصيد الميزان الشامل (الإجمالي) مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية، تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص غير البنكي.

كما يعكس التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان، يمثل طلبا على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، الشيء الذي ينتج عنه تحسن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المتعامل بها، وفي الحالة المعاكسة، إذا ما سجلت العمليات الجارية (واردات وعمليات رؤوس الأموال (صادرات) في الجانب المدين من الميزان، هذا يعني أن عرض العملة المحلية قد ارتفع، وارتفع معه الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملات.

4-اختلال ميزان المدفوعات:

ويقصد به الاختلال في التوازن الاقتصادي اذ يركز على بنود معينة لها دلالتها الاقتصادية دون أخرى " ومنه يظهر العجز والفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

1.4- مفهوم الاختلال إن التوازن الاقتصادي الميزان المدفوعات، يعني الحالة التي يتحقق فيها التوازن بين الجانب الدائن والمدين في العمليات المستقلة، والاختلال هو تلك الحالة التي يظهر فيها فائض أو عجز في هذه العمليات المستقلة لا غير.

يقصد **بالعمليات المستقلة**: كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

- ✓ جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين؛
- ✓ التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخول؛
- ✓ حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة؛
- ✓ بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة والاستفادة من تغيرات أسعار الصرف أو تهريبها بدافع الحيطة والحذر.

أما فيما يخص باقي المعاملات فهي تابعة للموازنة، أي هدفها إعادة التوازن في الميزان عندما. يحدث اختلافا بين الجانب الدائن والجانب المدين، فهي ليست عمليات مستقلة ولكنها مشتقة من العمليات المستقلة كحركات الذهب في تسويته للميزان التجاري وكذا زيادة الاحتياط من العملة الأجنبية أو استعمالها.

نشير فقط الى أن التقسيم بين العمليات المستقلة، وعمليات الموازنة ليس ثابتا، فقد يتغير من دولة إلى أخرى وأحيانا حتى في نفس الدولة (الفرق بين الماضي والحاضر).

ومنه فإن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعني أن مجموع العمليات المستقلة الدائنة أكبر من مجموع العمليات المستقلة المدينة، والعجز في الحالة المعاكسة، لذا يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه، إلى قسمين:

- -عمليات اقتصادية فوق الخط (عمليات مستقلة).
- عمليات اقتصادية تحت الخط (عمليات مشتقة).

2-4: قياس الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة طرق عملية لقياس العجز والفائض في الميزان، وهي:

1-2-4: طريقة الرصيد الأساسي: يعرف بالميزان الأساسي، وهو يمثل المجموع الجبري لصافي أرصدة حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، وهي عمليات مستقلة في ميزان المدفوعات، وتتميز هذه البنود بالاستقرار النسبي في الأجل القصير والدورية والتكرار، لذلك توضع فوق الخط، أما المعاملات الأخرى فتوضع أسفل الخط كونها عمليات موازنة، ففي هذه الحالة يعرف الاختلال أو التوازن في الميزان بأنه اختلال أو توازن الميزان الأساسي.

الرصيد الأساسي = رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال طويل الأجل.

2.2.4- طريقة رصيد السيولة الصافية: تنتهج الولايات الأمريكية المتحدة هذا الأسلوب الذي يتضمن حسابات ما فوق الخط العمليات المستقلة)، ونعني بها مجموع الرصيد الأساسي ورصيد رأس المال اللاسائل الخاص قصير الأجل وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى السهو والخطأ، وما عدا ذلك فهي عمليات موازنة.

رصيد السيولة = الرصيد الأساسي + رصيد رأس المال السائل الخاص قصير الأجل + حقوق السحب الخاصة + الخطأ والحذف.

3.2.4- طريقة التسويات الرسمية: إن وجود معاملات التسوية الرسمية يمكن أن يكون مؤشرا لاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي معاملات التسوية الدائنة تعتبر مؤشرا على تجاوز قيمة البنود المدينة البنود الدائنة المستقلة، وهو ما يعبر عن العجز في ميزان المدفوعات، بينما تعني صافي معاملات التسوية المدينة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. هذه الطريقة في قياس العجز والفائض، أوصى بها الصندوق النقدي الدولي الذي يعتبر العمليات المستقلة على أنها مجموع العمليات المستقلة في رصيد السيولة مضافا إليها رصيد رأس المال السائل الخاص قصير الأجل.

رصيد التسوية الرسمية = رصيد السيولة + رصيد رأس المال السائل قصير الأجل.

لقد بين الواقع العملي، أن اتخاذ طريقة الفصل بين العمليات الاقتصادية المستقلة والموازنة كمعيار لقياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، هي عملية معقدة نسبيا ويكتنفها الغموض عند محاولة التفرقة بين العمليات المستقلة والموازنة، فعلى سبيل المثال، إذا اقترضت دولة ما من الخارج، فقد يكون هذا المبلغ موجها لتسديد العجز في ميزانية الدولة عملية مستقلة)، وقد يكون الغرض من ذلك زيادة الاحتياطي المركزي من الذهب والعملات الأجنبية (عملية تابعة) أومن أجل تحقيق كلا الهدفين.

من الانتقادات أيضا، لجوء بعض الدول إلى فرض رقابة على الصرف أو تقييد الواردات لسد العجز في ميزان المدفوعات، وهذه الإجراءات الحمائية تعمل على إحداث توازن مصطنع لميزان المدفوعات.

3.4- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

تتنوع الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات، باختلاف أسباب حدوثها، ولا يقتصر الاختلال على حالة العجز فقط كما يظنه البعض، ولكنه يشمل أيضا حالة الفائض.

يتحقق الفائض عندما يفوق مجموع إيرادات الدولة التزاماتها من العملات الأجنبية، وهذا يعني أن الدولة دائنة اتجاه باقي العالم، ولديها طاقات غير مستغلة، لكن يعمل الطلب المتزايد على صادراتها على الرفع من مستويات الأسعار، ومنه انتشار ظاهرة التضخم. كما يدخل النشاط الاقتصادي في حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار والأجور، فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع، كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصادية من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم، ويمكن الأجانب باستغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها، أي عملية استنزاف لطاقاتها وخيراتها الإنتاجية.

عادة، نميز بين نوعين من الاختلالات، اختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل ولا يتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات ويستدعي هذا الوضع القيام بأية سياسة للتخلص منه، باعتبار أنه يزول بزوال الأسباب المنشئة له.

أما الاختلال الدائم، فهو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

1.3.4-الاختلال المؤقت

ينقسم بدوره إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

1.1.3.4-الاختلال العارض: ناجم عن خلل طارئ أو عارض، سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية، كحدوث كوارث طبيعية تصيب المحاصيل الزراعية لبلد معين، فتقل صادراته مما يسبب عجزا في حسابه الجاري، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضا.

2.1.3.4-الاختلال الموسمي: يحدث هذا النوع من الاختلال في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال فصل الشتاء، و لا يتطلب علاج هذا الاختلال سياسة اقتصادية معينة، لأنه من الممكن أن يعود التوازن في نفسن السنة.

3.1.3.4-الاختلال الدوري: عادة يصيب هذا النوع من الاختلال البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء والكساد في الاقتصاد، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالا دوريا نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، خاصة إذا كان اقتصاد الدولة.
محل الاختلال ذو مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، ويتم علاج هذا الاختلال بإتباع سياسات نقدية و مالية ملائمة.
4.1.3.4-الاختلال الاتجاهي: هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، يصيب عادة موازين مدفوعات الدولة النامية، التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

2.3.4-الاختلال الدائم

فسر خبراء الصندوق النقدي الدولي هذا النوع من العجز بالإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد البلد من احتياطاته الخارجية لتسديد قيمة وارداته، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة من الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وهو ما يطلق عليه اسم "الاختلال الاساسي" ومعالجته تستلزم تصحيح سعر صرف العملة المحلية، بإعادة تقييمها نحو الانخفاض (تخفيض قيمة العملة)، وعندما تكون مصادر الاختلال خارجية كارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع معدلات الديون الخارجية، وصيف العجز بالهيكلي، حيث أدخل هذا المفهوم بداية من السبعينات واستحدثت في شأنه عدة أدوات، قصد تصحيحه كآلية التمويل الممتد وغيره.
إذن، فالعجز الدائم هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه. والمتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والظروف الاقتصادية غير الملائمة والمتسمة بالديمومة والصدمات الخارجية... الخ.
تعاني معظم الدول النامية من الاختلال الدائم الحاد، فانجر عن هذا الوضع استنزاف الدولة لمواردها من العملات الأجنبية والذهب، فكان اللجوء إلى الاقتراض. الخارجي بشتى أنواعه، مع إمكانية الدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

4 - طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

1.4- التعديل الآلي لميزان المدفوعات: إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات الأردني يعاني من عجز وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي يميل سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض وبالتالي تصبح السلع الأردنية أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات الأردنية وهذا الطلب على السلع والخدمات الأردنية يرافقه طلب متزايدة على الدينار الأردني عرضا متزايدا العملات الدول الأخرى؛ وبسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار الأردني يرتفع سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات

الأخرى ويستمر هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازنيا مع العملات الأخرى وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات والمستوردة وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على صادرات الأردن من السلع والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن العجز في ميزان المدفوعات في الأردن يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر الأردنيين وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد وبنفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات.

وعلى العكس إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات الأردني لأن المستلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار الأردني سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات الأردنية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين كما أن المستوردات الأردنية من الخارج سوف تزداد.

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار الأردني وبنفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني حتى يصبح سعر صرف توازني وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات أتوماتيكية.

2.4- التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات: من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي القطر ما، فتغير أحدها يؤدي إلى تغير الآخر؛ أن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

3.4- السياسات النقدية: يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات الحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

الخلاصة

- ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة. - الشخص المقيم هو الذي يقيم لمدة ستة شهور أو أكثر خلال السنة الواحدة. - يستخدم نظام القيد المزدوج في حساب ميزان المدفوعات.
- يقسم ميزان المدفوعات إلى الحساب الجاري وحساب رأس المال ويشمل الحساب الجاري الحساب التجاري + التحويلات النقدية الصافية.
- ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر من الناحية المحاسبية.
- المستلمات التلقائية تشمل الصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات النقدية الداخلة وحساب رأس المال طويل الأجل المستثمر داخل الدولة.
- المدفوعات التلقائية تشمل الواردات من السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات النقدية الخارجة وحساب رأس المال طويل الأجل المستثمر خارج الدولة.
- يحدث العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات عندما لا تتساوى المستلمات التلقائية مع المدفوعات التلقائية.
- حالة التوازن في ميزان المدفوعات هي حالة افتراضية.
- يمكن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بإحدى الطرق التالية:
  - التعديل الآلي.
  - التدخل الحكومي.
  - السياسة النقدية.

أ.د عمروسي بشير